مجلة الدراسات القانونية و السياسية

المجلد 09 العدد 02 جوان 2023 | ص ص: 345-368

تحديات التعاون الدولي لتحقيق الامن الصحي في ظل جائحة كورونا

Challenges of international cooperation to achievehealthsecurity in light of the Corona pandemic

قاسمي بلقاسم *

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال

belkacemkasmi@gmail.com

ساسي نجاة

جامعة الجزائر 1

n.saci@univ-alger.dz

- تاريخ الإرسال: 2023/04/23 - تاريخ القبول: 2023/05/30 - تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى مناقشة أحد أهم الاشكالات التي نتجت عن انتشار فيروس 'كوفيد-19' عبر مختلف مناطق العالم منذ ديسمبر 2019 وإعلان الطوارئ الدولية، وهو يتعلق بالتعاون الدولي الذي يستعمل عادة كأداة للحوكمة الصحية العالمية، إذ بالرغم من كون استجابة المجموعة الدولية أمرا طبيعيا تفرضه مقتضيات حفظ الامن الصحي في مواجهة التهديدات والأخطار ذات الانتشار الدولي إلا أن الجائحة العالمية أفرزت عن حالة من الانعزال الوطني لصالح مساعدة الشعوب والقوميات الداخلية، فغيَر معه الخيارات الدولية لتسيير منظومة التعاون ككل، حيث تحاول الدراسة تبيان هذا الأثر، متمثلا في مجموع التحديات المؤسساتية والعلاقتية لمواجهة الجائحة، كما أن الدراسة تعتمد على إنفاذ مبادئ وقواعد القانون الدولي للتعاون (تنظيم، تنسيق ،تعددية ومشاركة) للتصدي لآثارها. **المنهجية**: بالنظر لكون الدراسة من صميم القانون الدولي والعلاقات الدولية، فإن إطارها يكمن في استعمال أدوات ومصادر هذا القانون، أي قواعد وآليات دولية مكرسة بموجب الاتفاقيات والقرارات الدولية ومصادر أخرى، وتضمنت محورين: الأول يبين وضعية من اللاتجانس في الاستجابة على مستوى الهيئات الدولية كافلة التعاون والتضامن الدوليين وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية راعية الامن الصحي، أما الثاني فيوضح صيغ التعاون والدبلوماسية الانسانية على المستوى العلاقاتي أي بين الدولي، سواء فرديا أو ثنائيا أو حتى ثنائي، والتي شكلت مواقف وأدوار متفاوتة الأهمية والأهداف. **النتائج**: هناك تغيير في مضمون التعاون الدولي وأبعاد التضامن في ظل الجائحة فرض تحديات جادة زعزعت مبادئ 'الحوكمة الصحية" التي تقوم على تقاسم المسؤوليات .**الخلاصة**: 'التعاون الدولي' لا يستقيم إلا بنجاعة دور الفاعلين الدوليين لحفظ ورعاية الامن الصحي، كما أن ارتباطه بمجال

*-المؤلف المرسل:

تتفاوت فيه القدرات الاقتصادية والعلمية للدول (نامية أو متقدمة) ورغم تساوي سياداتها يجعل مستقبل الدبلوماسية الصحية في مجال الوقاية ومكافحة جائحة كورنا مرتبطا سلبا أو ايجابا بقانون دولي للمصالح

الكلمات المفتاحية: الأمن الصحي؛ التعاون الدولي؛ التضامن؛ الدبلوماسية الانسانية؛ الحوكمة الصحية

ABSTRACT:

Objective: The study seeks to discuss the problems that faced the health crisis of Covid-19, represented in international cooperation that is usually used as a tool for global health governance, As despite the fact that the response of the international community is a natural matter imposed by the requirements of maintaining health security in the face of threats and dangers, but it changed international options To run the cooperation system as a whole, as the study tries to show the institutional and relational challenges that resulted from it, and the study relies on implementing the principles and rules of international law for cooperation (regulation, coordination, pluralism and participation) to counter their effects. **Methods**: Given that the study is at the core of international law and international relations, its framework lies in the use of the tools and sources of this law, that is, international rules and mechanisms established by international agreements, decisions and other sources, and it included two axes: The first shows a situation of heterogeneity in response at the level of international bodies ensuring cooperation And international solidarity, on top of which is the World Health Organization, the sponsor of health security, while the second clarifies the forms of humanitarian cooperation and diplomacy at the level of relations, that is, between the international, whether individually, bilaterally or even bilaterally, which formed positions and roles of varying importance and objectives. **Results**: There is a change in the content of international cooperation and the dimensions of solidarity in light of the pandemic, the imposition of serious challenges that have undermined the principles of 'health governance', which is based on the sharing of responsibilities.

Conclusion: 'International cooperation' can only be success fully implemented in the role of international actors in preserving and caring for health security. In it, the economic and scientific capabilities of countries (developing or developed) vary, and despite their equal sovereignty, the future of health diplomacy in the field of prevention and control of the Corona pandemic is linked positively or negatively to an international law of interests.

Keywords: Health Security ; International Cooperation ; Solidarity ; Humanitarian Diplomacy ; Health Governance

مقدمة:

لقد كان لجائحة كورونا العالمية أثر استثنائي قلب الموازين رأسا على عقب، وانعكس بأبعاد صحية، اجتماعية، سياسية واقتصادية تتراوح بين المعتبرة والجسيمة، إنها 'أزمة صحية' واسعة النطاق، لا تميز بين شعوب فقيرة أو غنية، ولا تفرق بين دول متقدمة أو نامية، الكل أصبح في بوتقة واحدة و الجميع معني بمواجهتها والتصدي لها ولما لا الوقاية منها للتقليل من أضرارها المستقبلية. وعادة ما تكون ردة الفعل عن كوارث أو أخطار وتهديدات صحية

بطريق الاستجابة السريعة، الفعالة والإيجابية، لكن انطلاقا من المعاينة العامة عبر الإعلام و البيانات الرسمية للحكومات والهيئات الدولية لم نجد الامر طبيعيا، مثلماصرَحت به المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة "في وجود عدو مشترك لا يقر بالحدود، أصبح من اللازم اعتماد استجابة شاملة متعددة الأطراف على المستوى الدولي، وذلك من خلال التنسيق بين التدابير الوطنية المتماثلة"[1]، ومن فرط الحماسة لتأكيد نظرة إيجابية ومتفائلة اعتبرت المتحدثة بأنه: " على الرغم من اختلاف الدول الأعضاء في الهيئة الأممية وعدم المساواة في القدرات الذاتية، فإن [العمل سويا] ولو في شكل تعاون ضيق النطاق حتمية لا يمكن التخلي عنها لمواجهة جائحة كورونا التي اجتاحت كل بقاع العالم ولأمد مجهول النهاية " [2] .

مبدئيا قد يسهل القول بأن الاستجابة موجودة ولا تخرج عن الطابع الحماسي مادام مصدر التهديد يمس بالأمن الصحي العالمي وبنتائج ثقيلة، إلا أن الأمر يتعلق بظرف استثنائي مجهول المصدر ومستديم عبر الزمن، وذلك ما يتطلب الرجوع إلى الأرضية القاعدية التي يُسير بها هذا الأمن أصلا، وهي 'التعاون الدولي"، الذي يقوم على : التنظيم، التنسيق والمشاركة، كما أن أحسن أشكاله ما ارتبط بالمؤسسات والهيئات، أما احسن أهدافه ما ارتقى إلى 'التضامن الانساني'، وهذا ما يُعقَّد مفهوم الاستجابة، لأن السيادات الوطنية هي التي تتدخل إما لتوجيهه أو عرقلته.

تعدد المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة المقاصد التي تقوم عليها منظمة عالمية ذات تخصصات متنوعة، من بينها "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"، وتلحقها المادة الثانية لتذكر بأن تحقيق مثل هذه المقاصد يتم وفق مبادئ أساسية، أهمها "مبدأ المساواة بين السيادات"، ومن ثم يكون القانون الدولي قانون مساواة بين الدول، وبالجمع بينهما يبرز قانون دولي للتعاون يستند إلى واجب قانوني وآخر أدبي، أما الاول فيعني أن الدول هي أشخاص القانون الدولي المسؤولة عن تجسيد أطر التبادلية والتفاعلية لتحقيق الاحسن للشعوب، سواء في حالات الحرب او السلم أو الأزمات، ويُصاغ ذلك من خلال عضويتها في مختلف المؤسسات الدولية، وتبقى سيادتها محل اعتبار في كل الاحوال على مستوى التسيير او القرارات أو تنفيذها، أما الثاني، فينصرف إلى مجال الأخلاق الدولية التي تلزم كل عضو من أعضاء المجموعة الدولية باحترام مقتضيات الحفاظ على البعد الانساني في مختلف المجالات، وبالتالي، إذا طبقنا هذا التصور القانوني في دراستنا على جائحة كورونا، نتج التساؤل التالي : هل جسدت منظومة التعاون الدولي في مواجهة الأزمة الصحية أبعاد الالتزام القانوني أم بقيت مجرد واجب أخلاقي؟، و هذا ما حاولنا الإجابة عليه في ضوء ادوات ومصادر القانون الدولي، ولاسيما ما تعلق بالاتفاقيات أو التقارير أو القرارات الدولية او الاعلانات

[1]- Voir Valovaya, Tatiana,2020,'La Déclaration de directrice générale de l'ONUG ' , 24 avril,disponible sur (http://news.un.org/fr/story/2020/03/1064892) consulter le 15/06/2020 .

[2] – Guterres , Antonio, 2020,' Déclaration du SG', News des Nations Unies , 24 avril, disponible sur (http://news.un.org).

الانفرادية التي تنظم مختلف قواعد وآليات منظومة التعاون الدولي والتي كشفت لنا صورة 'التحديات' في تسييرها ، وبناء عليه ارتأينا أن نصيغها في محورين: أحدهما يتعلق بتحديات على المستوى المؤسساتي باعتبار أن كلا من منظمة الصحة العالمية أول مؤسسة كافلة للحوكمة الصحية ذات الاختصاص المباشر بالتصدي للجائحة، يضاف إليها منظمة الامم المتحدة بكافة أجهزتها. أما المحور الثاني فيخص تحديات مطروحة على المستوى بين دولي أو العلاقاتي، والتي تحركت فيها 'الدبلوماسية الانسانية' والتضامن في ممارسة دولية جد فعالة، عبرت فعلا عن تجسيد دبلوماسية متعددة الأطراف مثلما تنادي به مختلف الاجتماعات والمنابر الدولية، ولكنه منذ الجائحة ظل رهين إرادات ومصالح الدول يخضع للتوجيه والانتقاء [(1)].

المبحث الأول: التحديات المؤسساتية في مواجهة الصحة كمال عام عالمي

عادة ما ترتبط الازمات الصحية (أوبئة وتهديدات) بالاختصاص الأصيل لمنظمة الصحة العالمية كوكالة متخصصة أمميا، مما يجعل التصدي لجائحة كورونا ضمن صلاحياتها، إلا أن التسيير المؤسساتي التعاوني الذي آلت إليه نتج عنه الكثير من التناقضات، في حين منظمة ذات ثقافة وأرضية تعاونية كالأمم المتحدة وقعت في مفترق طرق.

أولا: التحديات إزاء الأدوار الجديدة لمنظمة العالمية للصحة

عادة ما ينصرف مفهوم المال العام العالمي إلى مال تتحقق فيه الخصائص التالية: عدم التنافس،عدم الإقصاء والطابع العالمي[2]، حيث تمثل الصحة أحد أشكاله التي تمثل فكرة الأولوية الدولية[3]، وما يتولى تسييرها هي المنظمة العالمية للصحة باعتبارها أحد الفاعلين في منظومة الأمم المتحدة تتولى إرساء أنظمة تُفرض على كل الدول، ذات طابع ملزم أو إرشادي، لكنها مؤثرة على قراراتهم ونشاطهم الاقتصادي إلى درجة تخلق التنازع بين مصالح بينهم، مما يحتم بقيام منهج تعاوني فعال، باعتباره أحد مشاكل الحوكمة الصحية الدولية، حيث تفترض هذه الأخيرة تجسيد قدرة كل البلدان في العالم على تحديد وتطبيق قواعد عمل دولية، أي بمعنى صنع القرار الصحي بين فاعلين متعددين يتولون الاتفاق على القواعد الأساسية والاستراتيجية تحت طائلة المساءلة والمحاسبة[4] أو ما يسمى بقانون التسيير الجماعي والمنصف للصحة[5].

---

[1] - Voir Thomas ,Laurent,2011, 'Pour une nouvelle forme de gestion des crises internationales', Table ronde 5, Acte de la conférence international organisée par la Fondation Française de l'Ordre de Malte , UNESCO,du 17 au 28 janvier 2011,. Et Jean , François, 1997,Le triomphe ambigu de l'aide humanitaire', In coopération internationale : le temps des incertitudes (Sous la dir) Guchaoua André . Revue Tiers Monde, n° 151, PUF, juillet – septembre,. T. (XXXV1),

[2]Voir Kindleberger,Charle,1986,'international publics ggods without international government',Americain Economic Review,Vol 76,N°1,1-13.

[3]Voir Boidin, B.'La santé, bien public mondial ou bien marchand ? '. (PUS). France.2014, pp 19 et 20.

4 أنظر غنام، علاء، "حوكة المنظومة الصحية"، مجلة الشروق.2014، متوفر على:http://www.shorouknews.com

[5] Voir Boidin, B .' La santé comme bien public mondial :Un contenu ambigu et incertain '.Communication au (XIX) journée de l'association 'Tiers Monde'.Karthala. Paris .France, 2003.

ولعل مثل هذه الوضعية فرضتها ظاهرة تنامي "تهديدات الأخطار والمخاطر " في مواجهة الإنسانية جمعاء، و التي يرى البعض ضرورة التمييز بينها[1]، لولا أن التطور الذي آلت إليه مختلف البيئات الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية في ظل تقدم علمي ملحوظ أدمجها في تداخل وغيَر منهج المختصين نحو الكشف عن الأسباب وحساب الاحتمالات وتقييم الأضرار الناجمة عنها، ولهذا تنعت بـ"الأخطار والتهديدات الصحية الجديدة" المندرجة ضمن المقاربة الدولية، الأمر الذي يفسر الدور المستجد الذي أُنيط لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها مؤسسة للحوكمة الصحية، وقد بُرر هذا التطور بتسارع حركة العولمة المدعَم للطابع متعدد الأوجه لتلك التهديدات، وشجع لتعبئة شاملة ومنسقة بين مختلف الفاعلين في مجال التعاون الدولي باعتبار أن تفعيل الأمن الصحي الأولي من مقتضيات تجسيد أهداف الألفية للتنمية، حيث اهتمت دعم مكافحة الأمراض المعدية المتطورة وكافة الأوبئة التي تمس به (الأهداف 4،5 و6 من إعلان الألفية)، ومعها ضمان تفاعلية وتوازن في أنظمة الصحة في سياسات الدول التي يجب أن تتخذ طابعا متعدد القطاعات.

وفي ظل عولمة تعددت فيها الأزمات الصحية ذات الأصل الوبائي (السارس، إنفلونزا الخنازير والطيور[2] وتستدعي الدعم الجماعي لأمن صحي دولي، بما فيها إنفاذ أنظمة الرقابة للإنذار والاستجابة، ظهرت الحاجة إلى تعديل التصور الدولي عن الحوكمة الصحية الواجب إنفاذها، كما شهدنا إعادة تركيب السياسات الدولية في مجال تسيير المشاكل الصحية التي خلقت وضعا عالميا من الهشاشة الصحية، لأنه لم يعد بإمكان منظمة الصحة العالمية أن تبقى مجرد مؤسسة دولية تسعى إلى تحسين الصحة الإنسانية وتدعم الدول في مبادراتها الأكثر تأثيرا على المستوى العالمي، أو كونها قائمة على ذهنية التنظيم العمودي المستند على التسيير بواسطة المؤسسات الحكومية، غير أنه ومن وراء حركة إصلاح مختلف الهيئات ذات الصلة بالصحة تحولت بصلاحياتها إلى المنهج الأخلاقي[3]الذي يقر بأدوار المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية باعتبارهم فاعلين ضروريين في عالم صحة متعدد الأقطاب، سواء عن طريق أسلوب الشراكة أو التنسيق، مما يثير التساؤل عن مدى نجاح ذلك ؟ خاصة وأن المبادئ التي تحكمها جد مختلفة.

وقد مر مسار هذا التطور إلى يومنا هذا بعملية تحديث وتعديل لأهم القواعد القانونية التي تبرر الأدوار الجديدة لمنظمة الصحة العالمية، في مقدمها اللائحة الصحية الدولية (RSI)، التي تمثل اتفاقا دوليا بين الدول الأعضاء في المنظمة، وُضع خصيصا لتعزيز الأمن الصحي والحماية من الأمراض والأوبئة والوقاية من انتشارها، وأهم نسخة معدلة ومصححة لأخطاء اللوائح السابقة و الناتجة عن محدودية منهج هذه الأخيرة وفشلها في المراقبة الوبائية، كان في 23 مايو/أيار 2005، دخلت حيز النفاذ في 15جوان/حزيران 2007، وتستهدف اللائحة مساعدة ودعم المجتمع الدولي للوقاية من المخاطر الجسمية على الصحة العمومية القابلة للانتشار خارج الحدود والتي تشكل تهديدا للعالم

[1] Voir Gilbert, C.'La fin des risques ? '.Quaderni .2002, pp.115-118.
[2] Ibid.pp.115- 117
[3] Voir Boidin, B.'La santé, bien public mondial ou bien marchand ? , op.cit.pp 77 et 78.

بأكمله وتستدعي الرد عليها، مما جعل نطاق اللائحة محددا في الحيلولة دون الامتداد الدولي للأمراض، الحماية منها، والسيطرة والتحكم فيها، وذلك عن طريق الاستجابة المناسبة والمحددة للرد فقط على المخاطر التي تمس الصحة العمومية، مع تجنب كافة العراقيل غير المجدية بالنسبة للتجارة الدولية ذات الصلة، وهو ما يتعلق بتحديد الأدوار الجديدة لمنظمة للصحة العالمية)[1] ومعه صياغة أدوار الدول الأعضاء متمثلة في المسؤولية المشتركة للمشاركة بالمعلومات والوقاية من تفشي الأمراض طبقا للمادة 44 من اللائحة، والذي تسمح بتطبيق مبدأ أولوية التدابير الوقائية من المصدر، كما أن اللائحة تضمنت أهم الأدوات اللازمة للإلمام بالطابع الجماعي في الاستجابة، ويتعلق الأمر بالتعجيل بإعلان الطوارئ الصحية الدولية، العمل بنظام الكواشف الوبائية الدورية، وإرساء شبكة عالمية للمعلومات عن الصحة العالمية طبقا للمواد 7 وما يليها من اللائحة.

ولعل انتشار جوائح السارس وفيروس (H5N1) هو ما سرع بصياغة اللائحة، وفرض معه تبني خطط وطنية للتهيئة من أجل جوائح الأنفلونزا وجعلتها شرطا للتمويل الدولي، بالرغم من أن معظمها لايزال غير معلوم المصدر[2].ويفيدنا التذكير بأن منظمة الصحة أعلنت عن الطوارئ الصحية الدولية(PHE/C) ستة مرات تحت لواء تطبيق لائحة 2005،أهمها بمناسبة جائحة أنفلونزا الخنازير (H1N1) في 11 جوان/حزيران 2009 والذي لايزال في مرحلته الثالثة، الإعلان عن عودة أمراض شلل الأطفال في 05 مايو/ أيار2014، وفي نفس السنة الإعلان عن وباء إيبولا في إفريقيا الغربية، وأنفلونزا الطيور 4 مرات بين عامي 2009 و 2016، وكذلك الإعلان في 01 فيفري/ شباط 2016 عن فيروس زيكا المنتشر في القارتين الأمريكيتين، أما في17جويلية/تموز 2018 شهدت الإعلان عن عودة فيروس إيبولا، إلا أن منظمة الصحة العالمية بالمقابل لم تعلن مثلا عن وباء المتلازمة التنفسية الحادة بالشرق الأوسط عام 2012، فهل أعلنت عنه إزاء فيروس (كوفيد-19) على النحو المطلوب؟

عبرت عدة مواقف دولية أن المنظمة قد فشلت في تقدير الجائحة "كحدث طارئ ذات انتشار دولي في الوقت المناسب والتحرك بسرعة لاتخاذ التدابير"[3]، باعتباره أهم مبدأ تقوم عليه لائحة 2005 . وتفسر حساسية هذا الوضع في حجيتين، الأولى: مستمدة من المسار الذي اتخذه صدور قرار إعلان الطوارئ الصحية الدولية، حيث يكون قانونا من اختصاص لجنة الطوارئ، ويبدو أن موقف المنظمة قد أفرز عن تردد وإحجام واضحين منذ تأخرها في التحقق من قابلية انتقال فيروس (كوفيد-19) إلى البشر منذ 31ديسمبر/كانون الأول2019، إلا أنها اكتفت بالتصريحات الرسمية للصين[4]، وانتظار تاريخ 22جانفي/كانون الثاني2020 للاجتماع استعجاليا من أجل الفصل في المسألة، لولا أن اختلافا وانقساما واسعين حول طارئية الوضع كان متوقفا على تهيئة دول العالم لذلك، لحقه اجتماع ثاني للجنة حول تقييم تصاعد الفيروس- وتحت ضغط شديد واعتبارات أخرى- أعلن بموجبه عن الوضع بأنه

[1] Consulter OMS.'Le bulletin de l'OMS :Responsabilité nationales et mondiale de la santé '. N°719,/A,2010,.URL:http://doi.88.719 .
[2] Op.cit.
[3] Voir Godemet, F.Entretien .Echos, 15 avril 2020.
[4] Le Monde,2020

طارئ صحي دولي واسع الانتشار في 30جانفي/كانون الثاني 2020، متضمنا تحريك الأداة القانونية في مواجهة كل من الصين والدول الأخرى والمطالبة بتفعيل المادتين 43 و 44 من اللائحة الدولية لعام 2005، والتأكيد على تجسيد التعاون والتضامن بشكل متبادل لاكتشاف مصدر الوباء، وضرورة التعاضد مع الصين في إنفاذ رؤية مشتركة لمواجهته[1]، كما فُسر بالإعلان المتردد انطلاقا من تصريح المدير العام للمنظمة وهو يؤكد بأنه: "كان علينا انتظار تهيئة العالم لذلك، وحتى عند إعلاننا للطوارئ الصحية الدولية لم تكن هناك إلا 82 حالة خارج الصين متمركزة في الدول المجاورة لها، كما أن أوروبا عرفت 10 حالات فقط، في حين أنه لم يتم الاشعار بوجود أي حالة في إفريقيا (..)، كما أن مقتضيات الحذر في الإعلان عنها تعلقت بعدم جدوى تأثيرها على حركة التجارة والسياحة، وتفترض عدم قدرة أي دولة في احتواء المرض ذاته(...) حتى بلجوء الصين إلى عزل 41 مليون شخص في 13 مدينة"[2]،وانتُظر إلى غاية 11 مارس/آذار2020 وبعد انتشاره في القارات الخمس ليتم الإقرار بجدية وحقيقة اتساعه وآثاره، وبالتالي تكييفه بـ " الجائحة " (Pandémie)، لينعقد لاحقا اجتماع ثالث للجنة الطوارئفي 30 أبريل/نيسان 2020، يفرز عنه توصيات بشأن التنسيق بين الدول وأجهزة الأمم المتحدة وكافة شركات منظمة الصحة العالمية، ودعم التنسيق الصالح ومع الدول الموبوءة الهشة والضعيفة، كما قام على التذكير بالشراكة مع بقية المنظمات الدولية المسيرة بمفهوم "صحة واحدة One Health- Une santé".

غير أن الحجة الثانية تتأسس على اختلاف المواقف الدولية إزاء تسيير منظمة الصحة لأزمة كورونا، وظهرت فيها تفسيرات متفاوتة المضمون، فالو، م،أكانت أولى الدول التي شدّدت في انتقاد المنظمة حول كيفية التعامل مع الموضوع، من حيث أنه كان يمكن أن يكون أكثر فعالية منذ المراحل الأولية للأزمة، متهمة إياها بالانحياز البارز للطرف الصيني[3]، وأن هذا الأخير لم يسمح بوصول موظفي المنظمة إلى بلاده إلا في 16 ديسمبر/كانون الأول2019 وتحت شرط أن تكون المهمة العلمية مشتركة[4]، الأمر الذي دفعها إلى توقيف تمويلها في ميزانية المنظمة، باعتبارها المساهم الأول ضمن 193، والتي لم يوافق عليها الاتحاد الأوروبي[5]،مما شكل ردة فعل شديدة التأثير على توازن المنظمة، تعمقت أكثر بإطلاق حملة دولية للمطالبة باستقالة المدير العام للمنظمة بخلفيات مستمدة من السياسة الداخلية الأمريكية الحالية، وهو ما مثل فرصة للصين من أجل البحث عن مركز قيادي في المنظمة، بالرغم من كونه لم يحتل إلا مرتبة 14 من حيث مصدر التمويل بين 2016 و2017، سرعان ما توجه لإعادة تغيير منهجه للظفر بفرصة تبني طلبه التقليدي حول برنامج مكافحة الأوبئة عام 2019.

[1]Voir Ghebreyesus ,T- A . Communique de Compte Rendu.www.who.org,30/01/2020
[2]Voir Ghebreyesus ,T-A.' Communiqué du directeur de l'OMS'. jwww .who.org, 14/01/2020.
[3]Voir Godmet, .F. Entretien.Echos .30/04/2020.
[4]See Huang , Y. 'Interview, New York Times. 2020,15 april.
[5]نظر راشد باسم، " فاعلية مفقودة: هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا ؟ "، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 مارس 2020، (www.futurenae.com).

فرنسا من جهتها، صرحت بأهمية النقائص التي شابت تسيير الأزمة إلى غاية الوقت الحالي، ودعت إلى العودة إلى تعددية الأطراف في مجال الصحة في ظرف يحتاج إلى التكافل أكثر مما سبق[1]، لولا أن المدير العام للمنظمة رد بأن "الشفافية ومراقبة المسؤولية المشتركة تكون دوما محل تقييم من الدول الأعضاء، ما يجعل مثل هذه المواقف أمرا طبيعيا "[2]، وفي رأينا يُعد الإعلان عن حادث بأنه طارئ دولي قرارا سياسيا وأخلاقيا بالدرجة الأولى، بالرغم من كونه منبثقا عن أداة قانونية، ومن ثمّ فهو يخضع لشرطي التوازن والثقة السائدين في المنظمة، وإذا غابا انعكس عليها سلبا حتى في أحلك الظروف، وما يؤكد ذلك أن " الحوكمة الصحية " التي انبت عليها وتحاول ترسيخها في الممارسة في مجال كثير التعقيد من حيث مستوى الدول(المتقدمة والنامية)[3]أو ظروف الأمراض والأوبئة المنتشرة المواجهة للتنافس الدولي حول تطبيق قواعد عمل الاقتصاد العالمي المسير للقطاع[4]،مما خلق مشكلتين رئيسيتين: صعوبة المقاسمة المنصفة لتمويل الصحة عالميا، وغياب الإجراءات عند احترام الالتزامات الدولية، بدليل أنه وبالرغم من ثقل هذه المؤسسة الدولية إلا أن عملها منذ نشأتها يفتقد إلى سلطة قسرية حقيقية، كما أنه يستند إلى مهمة التنسيق الدولي فقط[5]، إلى إلى درجة أن البعض يرى بأن الدول الأعضاء نفسها هي ما تريد حصرها في هذا الدور وإضعافها وتحديد صلاحياتها بدعوى أن الصحة مسألة سياسية بحتة وسلطة وطنية بامتياز[6]، مقابل الدول الفقيرة التي تجدها برجا للمراقبة وتوصيات تقنية وطنية جديرة بالإتباع[7]، وقد عبرت عنه الخبيرة سويغي مون [8]بأنه:" في كل مرة يتعرض العالم إلى موجة وباء جائحة إلا وتندفع فيها أزمة الثقة في مواجهة المنظمة، وأولها كان في عام 2009 لاحقا على تبني اللائحة الدولية، حيث انتُقدت المنظمة – عكس ما يسود أزمة كورونا- بتسببها في هلع عام بسبب إنفلونزا الطيور، ثم مسؤوليتها في توجيه الطلبات مع المخابر الصيدلانية حول لقاحات أنفلونزا الخنازير"، ليلحقها انتقاد آخر مشابه مع الأزمة الحالية بالتأخر في إعلان الطارئ الدولي بسبب انتشار وباء إيبولا في غرب افريقيا[9].

إن أبعاد مثل هذه التقديرات سيكون لها جانب من الصحة إزاء التحديات التي تواجه المنظمة في علاقتها مع المنظمات الدولية الأخرى أثناء الأزمة الصحة العالمية الحالية.

ثانيا: اشكالات التعاون والتنسيق بين المنظمات والهيئات الدولية الأخرى

تتميز" الحوكمة الصحية الدولية " بتعدد مبادرات الفاعلين المشاركين في منظومة الأمن الصحي، وهذا ما جعل دور كل من المنظمات الدولية عالمية كانت أو إقليمية ومعها القطاع الخاص محل اعتبار في تقدير منظمة الصحة

[1]Voir Godemet, F. Entretien .Echos .15/04/2020
[2]Voir Huang , Y. 'Interview, New York Times, 2020,15 april.
[3]Comp Jean , F. 'Le triomphe ambigu de l'aide humanitaire '.In. coopération internationale : le temps des incertitudes (Sous la dir) GuchaouaAndré . Revue Tiers Monde.T. (XXXV1).N° 151. juillet – septembre.1997.
[4]See Boidin,B .'World Bankprogram' .Voices of the poor .2014, pp.40- 45, available on: www.worldbank.org/poverty/voices/.
[5]Voir Kieny ,M-P.'entretien '.Le Monde,14 avril 2020.
[6]See Boidin,B .'World Bankprogram' .Voices of the poor .op.cit, pp.40- 45.
[7]Voir Flahault , A, 'Entretien'. Le quotidien de soir, 14/04/2020.
[8]Voir Moon, S, Analyse' .Le Monde,14/04/2020.
[9]Voir Kieny ,M-P.'entretien '.Le Monde ,14/04/2020.

العالمية منذ عام 2007[1]، حيث أقرت بأن العالم يشهد كل سنة من التهديدات الصحية والأوبئة ما يسرع وتيرة التجديد في أدوات التنسيق معها في ظل قوة حركية وتداخل للمصادر الاقتصادية لإدارة الصحة العالمية، والذي كان مناسبة لمبادرة دولية من مختلف المنظمات لإعادة صياغة مرجعها (Referential)، ثم تبني وثيقة مشتركة تسمى "صحة واحدة[2]"، وابتداء من 2008 شرعت المنظمات الدولية في تكوين الإطار الاستراتيجي الضروري لإعمال المفهوم"الجديد " صاحبه دخول " اللائحة الدولية لعام 2005 حيز النفاذ، مما شجع منظمة الصحة العالمية لتبني ما يعرف بالوثيقة " الإطارية للتأهب في حالة الأنفلونزا والتمكن من اللقاحات وفوائد أخرى" في عام 2011، وذلك بسبب تهميشها وسط تنامي الاتفاقات الثنائية بين الدول والمؤسسات في مجال إنتاج اللقاحات، وأولها إعادة الاعتبار لدور المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) بالنظر لارتباط العديد من الأوبئة والأخطار الصحية بفيروسات ذات مصادر حيوانية،ومعها إنشاء مكاتب متخصصة بمعية التجمعات الإقليمية. وبهذا تم الإقرار برسمية " تدويل الإرادة الجماعية من أجل الحوكمة الصحية "، تم تطوير تركيبة جديدة منها بمناسبة "مبادئ منهاتن 12" التي تستند إلى وثيقة "صحة واحدة "، واستهدفت لصياغة طرح متعدد القطاعات والسلوكات في المجال الصحي، يجمع الصحة الإنسانية، الحيوانية والبيئية في إطار العمل المشترك بين منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة الحيوانية، منظمة اليونيسف ،الفاو، البنك العالمي وكذلك منظومة الأمم المتحدة للتنسيق في مجال الأنفلونزا[3].

قد يتساءل أحد ما عن وضع " التعاون الدولي " في ظل هيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة التضامن والتكافل؟اختلفت الأجهزة في الاستجابة إزاء تفعيل دور حقيقي لمواجهة أزمة " كوفيد -19 "، بالرغم أن الأمين العام أنطونيو غيتراس Antonio Guterres قد وصفها بـ"أسوء أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية وبعد مرور 75 سنة من إنشاء الهيئة[4]، وتساؤلنا انبثق عن حالة الانعزال التي شهدها العالم ولازال من جراء غلق الحدود وتوقف حركة حركة الطيران الدولية (الأشخاص أو السلع)، وانفراد كل دولة بالتصدي للوباء وفق منهجها وسياساتها، وهو ما يحتم علينا تحديد مستوى الاستجابة على نحو متفاوت بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة سواء من حيث مضمون أونطاق أو مقبولية التعاون.

Primo، أصدرت الجمعية العامة بأولوية المواضيع قرارين هامين في مجال التصدي لفيروس كورونا،الأول كان صادرا في 3 أبريل/ نيسان 2020 حول 'التعاون الدولي من أجل أحسن مكافحة للوباء والتمسك بمبدأ التعددية'، بناء على مبادرة جماعية من ستة دول وتُبني بتوافق الآراء، ويشار هنا إلى أنه عارض المشروع الروسي الذي تضمن

[1] Comp OMS.'Le bulletin de l'OMS :Responsabilité nationales et mondiale de la santé '. N°719 A.2010, http://doi.88.719 .

[2]انظر وثيقة المؤتمر الوزاري، 'الخاص حول " الطيور وجائحة الأنفلونزا "، 2007، نيودلهي.

[3]See Wildlife Conservation Society 's report ,2004,availble at (www .wcs.org).

[4]VoirGhebreyesus ,T- A.' La déclaration du direction général de L'OMS ' .www.who.org/communiqué/presse et ses communiqués du 14 et 30 /01/2020 ' ainsi que son communique de compte rendu du 30/01/2020 disponible sur :www .who.org

موضوع التعاون مصحوبا بطلب رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها نتيجة نزاعها مع أوكرانيا،أي محل مقايضة وتفسير فرديين. وأهم ما جاء أيضا في قرارها المصادق عليه برعاية أمريكية وصينية الدعوة إلى ضرورة احترام الحقوق الإنسانية بشكل تام، وإدانة كل أشكال التمييز والعنصرية والكره عند الاستجابة على الوباء، كما أكد على الدور المركزي للأمم المتحدة بكافة أجهزتها في هذه الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية، والذي يعول فيه على الالتزام بالتعاون وتبادل المعلومات والمعرفة.

Secondu، أصدرت الجمعية العامة قرارها حول " حق التمكين المنصف اللقاحات القضاء المستقبلية ضد 'كوفيد-19' في 21 أبريل /نيسان 2020 بناء على مبادرة من المكسيك وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن موقف هذه الأخيرة تجاه منظمة الصحة العالمية، وسحبها لتمويلها لها كان سببا في تهميشها باعتبارها حجر الأساس في ظل أزمة عالمية كهذه، وقد تُبني النص بتوافق الآراء، حيث نص على تدعيم تعاون دولي علمي لمكافحة الوباء، وضرورة تكثيف التنسيق ،ولاسيما مع القطاع الخاص، كون اللقاحات المستقبلية محل الاستثمار تشكل تحديا ماليا ضخما لدى الصناعيين الصيادلة، ومعه دعا الأمين العام لضمان الوسائل اللازمة لضمان الحصول على العادل، المنصف والشفاف وكذلك الفعال لأدوات الوقاية والفحوصات المخبرية والأدوية واللقاحات وخاصة بالنسبة للدول النامية.

وعلينا في هذا الشأن أن نشير إلى أن الخطابات حول حتمية التعاون قد تعددت صيغها وتوحدت غاياتها لمواجهة الأزمة الصحية لكورونا على اعتبار أن الأمم المتحدة بواسطة جهاز موسع العضوية كالجمعية العامة " مسؤولة عن إنفاذ مقصد من المقاصد الأساسية للهيئة (رقم ثلاثة)،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه منذ إعلان حالة "الطوارئ العامة الدولية"، خلقت الجمعية العامة إجراءات استثنائية تجاوزت به إشكال الاجتماعات عن بعد ضمانا لديمومة العمل، وذلك بموجب قرار استثنائي أصدرته في 27مارس/آذار 2020 حول " إجراءات اتخاذ قرارات الجمعية العامة خلال جائحة كورونا 2019، حيث يرسل الجهاز مشروع قرار مقترح من دولة أو أكثر لجميع الدول الأعضاء في الجمعية، ويفتح فيه أجل محدد للتصويت بصمت (72 سا)، ولكن يكفي أن تكسره رسالة اعتراض واحدة حتى يعتبر كأنه لم يكن، مع العلم أن الاعتراض (كسر الصمت) لا يشبه حق الفيتو المستعمل من قبل مجلس الأمن، لأن الاعتراض الاستثنائي مسموح به لقائمة الدول في الجمعية العامة وفي نطاق محدد.

ولعل السعي والالحاح لضمان روح تضامنية بمرونة الإجراءات والخروج بقرار الجمعية العامة الصادر في21 أبريل/نسيان السابق ذكره يُحاول به تعويض فشل أو محدودية عمل الأمم المتحدة ككل في تجسيد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء عن طريق المطالبة بالتوزيع العادل لمزايا العلم والتكنولوجيا التي تسفر عنها الأبحاث العلمية لمواجهة الجائحة العالمية 'كوفيد-19'، وهي في رأينا مسألة واقعية وفعلية مقارنة مع المجالات الأخرى كالسلم والأمن الدوليين، إذ بالرغم من طابعها المعنوي إلا أنها وظفت إرادة سياسية قوية في رد فعل الدول إزاء الأزمة الصحية لـ'كوفيد-19' إلى درجة صعود انفرادية تنافسية لدعم مراكز شعبوية وتحول جذري في علاقة القوى الصينية-

الأمريكية، مما يعيد طرح التساؤل حول مصير التعددية المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية، بدءا من الأمم المتحدة[1]، والتي نراها قد عثرت عمل الجهاز الرئيسي الثاني للهيئة ممثلا في مجلس الأمن باعتبار المسؤول عن هذا حفظ السلم و الامن الدوليين، وهو الجهاز الوحيد الذي يصدر قرارات ملزمة على عكس الجمعية العامة، إلا أنه شهد حالة من السكوت وسط انقسام واضح بين الأعضاء الخمسة الدائمين بشأن تبني قرار يتعلق بالمطالبة بالوقف الفوري والعالمي للنار في العالم دعا إليه الأمين العام أنطونيو غيتراس[2]Antonio Gutteres، وعلى حد تعبير ستيفان بومبير Stephen Pomper[3]المجلس فوت فرصة جادة تسمح له بإنقاذ الأرواح منذ بداية الجائحة،، والسبب يعود إلى انشغال الو،م،أ بفضح المصدر الصيني للفيروس، في حين أن كلا من روسيا والصين تتمسكان بحق الفيتو بشأن أي قرار يُتخذ خارج نطاق السلم والأمن الدوليين، وعدم جدوى التدخل في ملف صحي واقتصادي، وهو وضع غير جديد بالنسبة لممارسة سياسية بحتة من قبل هذا الجهاز، وهو ما يفسره محاولة الأمين العام أنطونيو غيتراس تكثيف قراراته واعلاناته وحتى التقارير والتصاريح غير الملزمة منذ بداية الأزمة الصحية لكوفيد -19، والتي تتأرجح بين الحث والدعوة والتأكيد، نذكر أهمها: التصريح بدعم التنسيق بين جهود الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية ومعها التعاون الدولي مع أجهزة الأمم المتحدة خلال إجماع افتراضي مع المجموعة الإفريقية في 16 أبريل/نيسان 2020، والثناء في اجتماع افتراضي في 17 أبريل/ نيسان 2020 على جهود البنك العالمي حول التعبئة مع القارة الافريقية في شأن مبادرات التخفيف من مديونتها في ظل هذه الظروف، لحقه منهج جديد للتفكير في قضايا التنمية وانعكاسات أزمة كوفيد-19 عليها، حيث صدر إعلان أمام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)حول 'تمويل التنمية المستدامة في سياق 'كوفيد-19' في 23 أبريل نيسان 2020 ووجوب احترام 'أجندة 30 حول التنمية'، واتفاق باريس وبرامج العمل بأديس بابا، ومساعدة الدول على تطبيق اتفاقياتها، وركز في إعلان آخر صادر في 24 أبريل/نيسان 2020 على الدعوة إلى دعم التنسيق العالمي لتسريع عجلة التنمية، الإنتاج والحصول المنصف على الأدوات واللقاحات الجديدة لـ"كوفيد- 19" مع الإقرار بالنقص والعجز في التقييم وانحسار المال العام بمناسبة منتدى انطلاق إعلان الالتزام بأهداف التنمية، موجها خلال مؤتمر الدول المانحة في الاتحاد الأوروبي في 4 مايو/أيار 2020 هذه الدعوة للتأكيد على الاستجابة العالمية الموحدة على جائحة'كوفيد-19'، و تأكيد فعالية مشروع'Initiative d' Accelerator Act' التي أطلقتها المفوضية الأوروبية، ومرة أخرى كان الاجتماع الافتراضي المنظم مع 'حركة عدم الانحياز'في نفس التاريخ (4 مايو/ أيار)فرصة للأمين العام من أجل تأكيده على عدم كفاية التضامن مع الدول النامية، لأنها تحتاج لدعم معزز ومتواصل، خاصة وأنها مثال حقيقي للتضامن، كما أقر الأمين

[1]Voir Valovaya, T.'La Déclaration de directrice générale de l'ONUG .24 avril 2020, http://news.un.org/fr/story/2020/03/1064892, et comp Thomas ,L .' Pour une nouvelle forme de gestion des crises internationales '. Table ronde 5. Acte de la conférence international organisée par la Fondation Française de l'Ordre de Malte .UNESCO, le 17 et 18 janvier 2020.

[2]Voir Ghebreyesus ,T- A . Communique de Compte Rendu du 30/01/2020 ; disponible sur : www.who.org

[3]Voir Pomper, Stéphane.' Déclaration devant La Croix Monde'. 07.04.202 disponoble sur : http://www.lacroix.com/mode, coronavirus

العام في اعلان آخر في 12 مايو/ أيار بدور القادة الدينيين في حل العديد من التحديات المنجرة عن الجائحة والتي تقوم على الدعم المتواصل والمهم في التخفيف من نتائجها الاجتماعية والسياسية.

وبالمناسبة فإن منظمة التعاون الإسلامي من جهتها، سارعت لتحمل مسؤوليتها بدعم الجهود الوطنية للأعضاء، ولاسيما في مناطق النزاعات والتوترات، التي تضيف أوضاعها الأمنية والاجتماعية انحدارا كبيرا ينبئ في ظل استمرار جائحة كورونا بالكوارث، ومن بين أهم مساهمتها في المجال التضامني: تقديم مساهمات مالية لدولة فلسطين وتوجيه اللجنة الإسلامية للهلال الدولي نداء إنسانيا لدعم المجتمع المدني الفلسطيني إلى كافة الفاعلين الدوليين[1]، والتنسيق بين صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي لمنح مساعدتها المالية لتخصيص حساب مصرفي للدول الأقل نموا والمتأثرون من الوباء، تضم 17 دولة من المجموعات الجغرافية الثلاث وكذلك توفير الأجهزة والأدوات الطبية ودعم القدرات الوطنية في المجال الصحي، ومعه تكثيف التشاور مع الشركاء الدوليين في المجال الإنساني، وخاصة :الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد الدولي، الصين والو، م،أ إبتداء من 11 مارس/ آذار 2020، فتح المجال لمناقشة أطر التعاون مع منظمة الصحة العالمية بمعية جهازها الممثل في" المجموعة الاستشارية حول تفشي "كوفيد- 19 "، ومع الاعتماد على مساهمة " شبكة القادة الدينيين " في التوعية والوقاية، أما في 09 أبريل/ نيسان 2020 تقدمت المنظمة في مقاربتها تجاه إستراتيجية مكافحة الوباء، من خلال بيانها المشترك وبالتنسيق مع الامارات العربية المتحدة لزيادة مستوى التبادل المعلوماتي الشفاف في مجال الصحة والبيانات والبحث وتطوير العلاج الطبي، ويُجسد عن طريق شبكة تبادل المعارف، الخبرات والمواد في مكافحة جائحة "كوفيد- 19'، وجرد ومتابعة البيانات المتعلقة بالآثار الاقتصادية المترتبة للتنسيق من أجل إيجاد الحلول الممكنة، وقد ساهمت مؤسسات المنظمة مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة "الإيسيسكو" ومجمع الفقه الإسلامي الدولي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وكذا مركز "سيسرك" بإطلاق مبادرات طارئة للاستجابة إلى التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء الأقل نموا منها، وهي عبارة عن برامج مشتركة للتأهب والاستجابة أو لبناء القدوات وإجراء البحوث والدراسات، الأمر الذي يفسره صدور تقارير دورية مكثفة من قبل الأمين العام، وكلها تنطوي على عودة الخطاب حول التعددية والعمل الجماعي، إذ صدر تقرير شهر مارس 2020 حول " تقاسم المسؤوليات من أجل التضامن العالمي: إجابة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية"، لحقه تقرير شهر أفريل حول إنشاء صندوق مشترك لأجهزة الأمم المتحدة للإنعاش وانحسار 'كوفيد-19'، والذي يعتبر أهم تقرير أفرزت عنه مذكرات توجيهية بين شهري افريل وماي للتأكيد على آثار الجائحة على الحياة العالمية للشعوب، مثل النساء والأطفال والأشخاص المسنين وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة والصحة العقلية ليتم تعميمها على كافة حقوق الإنسان باعتبار أن العالم في "قارب واحد" .

[1]تقرير منظمة التعاون الاسلامي، " جهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة جائحة كورونا، من أجل السلم والتنمية "،2020، متوفر على الرابط:http://www.oic-oci.org/upload/covid19/oic-covid19/oic-covid19_effort_report_jul_2020_ar.pdf

المبحث الثاني: انتقائية وتنافس دولي في تنفيذ دبلوماسية التعاون الإنساني لمكافحة كورونا

لما اختارت الدول في طارئية متفاوتة منهج الانعزال وحماية شعوبها، واجهت دفاعا قويا لدى الهيئات الدولية عن مستلزمات العودة إلى روح التضامن والتعاون بينها، إذ " في وجود عدو مشترك لا يقر بالحدود، أصبح من اللازم اعتماد استجابة شاملة متعددة الأطراف على المستوى الدولي، وذلك من خلال التنسيق بين التدابير الوطنية المتماثلة" مثلما صرحت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة (ONUG)[1]، ومن فرط الحماسة لتأكيد نظرة إيجابية ومتفائلة اعتبرت المتحدثة بأنه " على الرغم من اختلاف الدول الأعضاء في الهيئة الأممية وعدم المساواة في القدرات الذاتية، فإن [العمل سويا] ولو في شكل تعاون ضيق النطاق حتمية لا يمكن التخلي عنها لمواجهة جائحة كورونا التي اجتاحت كل بقاع العالم ولأمد مجهول النهاية "[2].

وحتى ولو كان تجسيد دبلوماسية متعددة الأطراف لا يزال المطلب الأساسي في الاجتماعات والمنابر الدولية، إلا أنه يظل رهين إرادات ومصالح الدول، ويخضع للتوجيه والانتقاء، (Thomas, 2011)[3]، كما أن حقيقة الأمور تكشف عن تصاعد دبلوماسية تضامن إنساني تمارسها الدول المانحة لتستفيد وتفيد، ومن ثم تتحول المساعدة المكشوفة إلى تعاون ضمني يظهر جليا من خلال الأسباب التي تحرك هذا النوع من الاستجابة.

علينا بادئا ذي بدء أن نؤكد بأن ما يطبق عادة في مناطق النزاعات في هذا المجال صالح لإعماله مع جائحة كورنا، حيث يصعد "البعد الإنساني "كأداة لتسيير الأوضاع التنازعية، تحول خلال العشرية الأخيرة إلى شكل التزام دولي[4].

أولا: الاتحاد الأوربي بين الانعزال و اللاتجانس في تجسيد دبلوماسية التعاون إزاء جائحة كورونا

من الأهمية بمكان القول بأن حجم الضرر وجسامته الذين أصابا المنطقة الأوروبية وفي نفس الوقت التفاوت في الكيفية التي تأثرت به كل دولة انعكس على ردة فعل هذه الأخيرة، إذ سارعت إلى غلق حدودها الداخلية وفرضت قيودا انفرادية على المسافرين وعمليات التصدير، لاسيما المعدات الطبية إلى غاية شهر جوان من العام الجاري ومعه الالتفاف بقومية إنقاذ الأشخاص المتواجدين على إقليمها في انعزال خاص بها والنهوض بأمنها الصحي الداخلي[5]، فترتب عليه التأخر الملحوظ لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في تحمل مسؤوليتها الرئيسية للرد على الأزمة الصحية العالمية [6]،إذ تم الإعلان عن غلق حدود خارجية ابتداء من 17 مارس/آذار 2020، أي لاحقا على انعزالها

[1]Voir Valovaya, T. (2020,24 avril).'La Déclaration de directrice générale de l'ONUG , le 24/04/2020, disponoble sur http://news.un.org/fr/story/2020/03/1064892
[2]VoirGhebreyesus ,T-A.' Communiqué du directeur de l'OMS'. Ibid
[3]Voir Thomas ,L .' Pour une nouvelle forme de gestion des crises internationales ', ibid.
[4]Voir Jean , F. 'Le triomphe ambigu de l'aide humanitaire '.In. coopération internationale : le temps des incertitudes (Sous la dir) GuchaouaAndré . Revue Tiers Monde.T. (XXXV1).N° 151. juillet – septembre,1997.pp.641-643.
[5]VoirKieny ,M-P.'entretien '.Le Monde ,14 avril 2020, et La déclaration d'un ambassadeur anonyme auprès de l AFP.20/06/2020. ' sauver des vies … sauving life '.www.qfp.com
[6]Ursuala,Van- Der and Leyen .' speech to the Europeen parlement ', 2020,ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/health/coronavirus-response_fr

داخليا وذلك بموجب إصدار المفوضية الأوروبية وثيقة "المبادئ التوجيهية لتدابير إدارة الحدود لحماية الصحة وضمان توافر السلع والخدمات الأساسية"[1]، وهذا الوضع نجم عن انقسام بين الأعضاء، وصفته المفوضية باللاتجانس الظاهر[2]، لاسيما وأن الاتحاد لايزال يتجاوز ببطء أزماته السياسية،الاقتصادية والأمنية الناجمة عن " البركيسيت " (Brexit)، وتعقيد التهديدات الإرهابية، وكذلك وضعية اللاجئين حتى تواجهه الجائحة ويصاحبها إنذار جهاز فرونتكس Frontex بشأن التحذير عالي المستوى بشأن الحدود الخارجية للاتحاد مع تركيا نتيجة المواجهة بين المهاجرين وحراس السواحل اليونانية[3]، وتفاقم الأوضاع الأمنية نتيجة تنقل المهاجرين على ضفتي البحر المتوسط وسط تصاعد أشكال العنف والتمييز وتردي أوضاعهم الإنسانية[4]،مما أخرج " الهجرة واللجوء " إلى وضع طارئي يتطلب التدخل[5]، وهو الذي عرَض المؤسسة الأوروبية في ظل الجائحة للانتقاد حول تراجع نظرتها المشتركة و التغير إلى درجة الجمود في الأرضية التعاونية التي جمعت الأعضاء لوقت طويل[6]، وهو معاينة تستشف من عدة مبررات قانونية وعملية وعملية في مقابل هبة وطنية للاضطلاع بممارسات تضامنية انفرادية.

وبالرجوع إلى المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد الأوروبي يمثل التضامن بين الدول الأعضاء صلب الأهداف الأساسية (اتفاقية روما، 1957)إذ يتأكد الالتزام به عند وقوع دولة عضو ضحية هجوم إرهابي أو كارثة طبيعية، حيث تقرر مسؤولية تحريك آلياته لصالح الاستجابة المشتركة مع الدولة المعنية كأسلوب للدعم بناء على طلب السلطات السياسية وبالتنسيق مع الدول الأعضاء تحت كفالة مجلس الاتحاد[7]، مما يفيد أن الأولوية في مواجهة جائحة جائحة 'كوفيد-19' تعتمد على هذه الأداة، حيث شهد الوضع شهد تكثيف جهودمؤسسات الاتحاد من خلال التضامن الطبي لتوفير المعدات والأعوان الطبية لاستقبال المرضى من وإلى الدول الأعضاء،بواسطة " فريق الإجابة " للطوارئ، وتحريك النظام المعزز والمتكامل الإجابة السياسية في أوضاع الأزمة (IPCR) بناء على مفرزات اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في 10 مارس/آذار 2020 التي صاغت قرارا يقضي بضرورة التنسيق المشترك مع المفوضية وبمعية وزراء الصحة والداخلية يتم فيه النهوض بالأولويات التالية: التنسيق والمشاورة مع المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (ECDL)، ومركز تبادل المعلومات المستحدث لآلية تعقب التضامن الأوروبي (EST)[8]، توفير المعدات الطبية بكفالة جهاز الحماية المدنية الأوروبي (ResEU) عن طريق دعم الإنتاج الأوروبي والشركات ذات

[1]VoirUE.'la Communication sur les lignes directives à l'aide de l'UE en matière de coopération transfrontière, dans le domaine des soins en liaison avec la crise de la Covid 19'.Document 22/C 111I/01.
[2]Ibid.
[3]Voir le rapport du MSF, 2020.
[4]Voir Maurice ,E ; Bloj,R .' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'. Policy Paper. Fondation Robert Robert Schuman.23/03/2020, disponivble sur :http://robert-schuman.en/fr/doc/actualité/covid-19fr.pdf
[5]Voir Alland ,D et Teitgh-Coly,C.Traité du droit d'asile. P.U.F., Collection droit fondamental.2002.pp.398 et 399
[6]راشد، باسم، " فاعلية مفقودة: هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا ؟ "، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 مارس 2020، (www.futurenae.com).
[7]Voir ,E ; Bloj,R .' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'. Op.cit,pp. 1 et 2
[8]Voi UE.'la Communication sur les lignes directives à l'aide de l'UE en matière de coopération transfrontière, dans le domaine des soins en liaison avec la crise de la Covid 19',ibid.

الصلة، دعم البحث العلمي القادر على إنتاج اللقاح، وأخيرا مواجهة تداعيات الوباء اجتماعيا واقتصاديا مثل: دعم المؤسسات الوطنية والعمال، تخصيص سندات كورونا كأدوات للتخفيف من التبعات الاقتصادية بقيمة 40 مليار أورو، إضافة إلى توجيه جزء كبير من الاستجابة إلى الأزمة الصحية نحو الدعم المالي والاقتصادي، وخاصة عن طريق كل من المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمارات[1]،وكل هذه المؤشرات تفيد برد فعل متعدد الأطراف[2].

إلا أن الواقع لا يبتعد عن حالة الجمود، أو عدم الانسجام أو التبعثر في المنطقة الأوروبية، انعكست آثاره بتعقيد عملية التكامل القاري إلى درجة أن تحولت معها مؤسسة "إدارة الأزمات " –عصب الاندماج الأوروبي– عن مسار "الديناميكية التوافقية " المعروف في نظرية " التحالف المتعدد الأطراف "،ولاسيما في مجال الدبلوماسية الإنسانية[3].

ولعل حالة الانقسام والسقوط في عدم التنسيق، قد يفسر بالتسابق من أجل الالتزام بالرد انفراديا[4]، والتي تنطوي على" أجندة مخفية"[5]دعامتها القدرة على التسريع في الإجابة بوتيرة السرعتين: داخليا وخارجيا دون الاتكال على الاتحاد،وإذا كانت ألمانيا وفرنسا أولى الدول الأوروبية اللتان لجأتا إلى تقييد صادرات المعدات بالرغم من الحاجة إلى توجيهها لمساعدة الدول المنكوبة أكثر و المتأخرة في اتخاذ تدابير العزل الداخلية، فإن كلا من جمهورية التشيك، السلوفاك، هنغاريا ودول أوروبا الوسطى– المعروفة بنظرتها المحافظة في تسيير الأزمات– من أوائل الدول التي لجأت إلى غلق الحدود، فيحين أن الدول الأكثر ليبرالية في أوروبا والأقل تضامنية في مناقشة المسائل المالية (كالسويد، البلاد المنخفضة والدنمارك) كانت المتأخرة في اتخاذ تدابير المواجهة[6]،وتلك القرارات الانعزالية زعزعت سلبيا أرضية السوق المشتركة ومنطقة الشنغن ككل، من بين ما برز فيه الانتقاء وإطلاق حرية الدعم والتضامن بين الأوروبي ثنائيا أكثر منه جماعيا، ومثله أن ظهرت إيطاليا في صلب أزمة التضامن الأوروبي إلى درجة تجاهل الاتحاد لمسؤوليته تجاهها وتلك السلبية التي أظهرتها دول المنطقة في الاستجابة لاستغاثتها بالحصول على المساعدة[7]، بالرغم من جسامة ثقل حجم الأضرار الناتجة عن الجائحة[8]،الأمر الذي عبرت عنه الحكومة الإيطالية رسميا بالاستياء من غياب الدعم، مشبهة وضعيتها الحالية بأزمة اللاجئين حيث تعد الدول التي لا تتأثر على غير استعداد لتقديم المساعدة، بسبب اختلاف

[1]VoirBCE.'Papier de rédaction Coronavirus, fermeture des frontières extérieurs de l'UE et soutien économique' du 19/03/2020, disponoble sur : http://vie-publique.fr en bref/273953.
[2]Voir Maurice ,E ; Bloj,R .' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'. op.cit, p. 1.
[3]Voir Bont de Marnhac, X.' Grand constats et nouveaux acteurs'.Table Ronde 2 : 'Qu'est ce qui a changé dans la gestion des crises internationales ? comment se situent les jeux d'acteurs ?. In'Diplomatie humanitaire en gestion des crises internationales'. Actes de la conférence internationale . FFOM. UNESCO, du 27 au 28/01/2011.
[4]Ibid.
[5]VoirTardy ,Th.' Gestion de crise et politique'. Chapitre 8. In .'Gestion de crise , maintien et consolidation de la paix '.De Boeck Supérieur.2006. pp. 167-187.
[6]Voir Maurice ,E ; Bloj,R .' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'..op.cit, p. 2.
[7]Voir Bonalune,A.'coronavirus :Les mesures en œuvre par la France sont offensante'.Le Point.25/02/2020.
[8]See Italia report, 2020

حول 'فكرة' التهديد العام[1]،مما دفعها إلى طلبه من دول أخرى، كالصين، ثم كوبا وفنزويلا اللتين كانتا لهما تجربة فعالة في دعم دول إفريقيا الغربية من أجل مكافحة وباء إيبولا سابقا.

إن الاتحاد الأوروبي على نقيض تصرفه مع إيطاليا، ورغم التبعات الاقتصادية الثقيلة التي يواجهها حاليا بوزن الأزمة المالية بين (2008-2012) واللاجئين بين 2015 و2016 من طول المدة التي استغرقها للعودة إلى مسار تسييره المؤسساتي الطبيعي، فإنه لم يتوان عن تحريك دبلوماسيته الإنسانية خلال هذه الجائحة، توزعت بين مساهماته للحد من الآثار الاجتماعية، الاقتصادية والصحية للدول الأعضاء، وذلك ابتداء من أبريل/ نيسان 2020 للخروج من الانعزال[2]حيث انقسمت إلى: تضامن من أجل صناعة فعالة لحماية المواطنين الأوروبيين، تضامن في مجال علاج المرضى، تضامن لحماية أعوان وعاملي القطاع الصحي وأخيرا تضامن لضمان عودة المواطنين لديارهم[3]، ومن جهة ثانية، خصص جزءا من المساعدات لدول غربي البلقان،الدول الإفريقية وكذلك لمساعدة اللاجئين السوريين والمناطق الهشة في لبنان، العراق والأردن[4].في حين أننا نجد الدول الأوروبية قد استفردت بمساعدة بعضها البعض بين فترة 04 مارس/ آذار 2020 إلى جويلية/ تموز 2020 ،كألمانيا التي دعمت منظمة الصحة العالمية، وكذلك سويسرا- فرنسا- إيطاليا- بريطانيا-البلاد المنخفضة وإسبانيا التي تعد من بين الدول الأكثر تعاونا، حيث شكلت مساهمتها نسبة 75%، فرنسا من جهتها، وجَهتها بالدرجة الأولى لإيران منفردة ،ثم نسقت مع كل من ألمانيا وفرنسا[5]، أما التشيك فخصَصت دعمها لإيطاليا وإسبانيا[6]. في حين أن كلا من سلوفينيا، هنغاريا، بلغاريا، بولونيا، اليونان، ليتوانيا، كرواتيا، ليتوانيا ميزها التعاون المتبادل فيما بينها ثنائيا أو انفراديا مع كل من إسبانيا وإيطاليا في ظل تكافلية بين ضحايا تتماثل أوضاعهم ومراكزهم داخل مؤسسة الاتحاد ولأسباب تتعلق بوحدة الخلفيات والرؤى السياسية والدبلوماسية السائدة خلال أزمات كهذه[7]، ونفس الوضع ينطبق على مجموعة الدول الاسكندنافية ذات التوجه المضيق للتعاون وموقفها من مسألة "سندات كورونا المخصصة للتقليل من الآثار الاقتصادية الراهنة.

الأكيد في الأمر أن المنطقة الأوروبية تشهد متغيرات جديدة في ظل مواجهتها لأزمة كورونا، فمن الناحية الشكلية يبدو أن الاتحاد لم يخرج عن الاطار المحدد بموجب معاهداته، ولاسيما ما انبثق عن تطبيق المادة 168 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي التي تكرس صراحة الطابع المحدود لمهامه في هذا المجال، والقول أن حماية الصحة

[1]SeeBraw ,E.' The EU is adbendoing Italie in its hour of need .Foreingn Policy, 14/03/2020, http://foreingpolicy.com/2020/03/14/coronavirus-eu/aboing-italy-china.aid

[2]Voir Maurice ,E ; Bloj,R .' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'. .op.cit, pp.3-5

[3]Voir laCommission de l'UE, 'Coronavirus : la solidarité européenne à l'œuvre'.disponible sur :http://ec.eurpa.eu/info/live-works-travel-en/healthy/coronavirusresopse/coronavirus-européen-solidarity-action.fr

4Comp.BCE, (2020,19 mars).'Papier de rédaction Coronavirus, fermeture des frontières extérieurs de l'UE et soutien économique'.disponoble sur : http://vie-publique.fr en bref/273953.

[5]انظر عبد الوهاب، عاصي،2020، 'دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال كورونا: الدوافع والأثر'، تقرير تحليلي، مجلة جسور الدراسات، مايو / أيار 2020: http://jusoor.com/detail/673

[6]ECFR. .'Informing EU policy through data, Rethink Europe.http://ecfr.en/solidariotytracker?, 2020.

[7] VoirEU.' European Solidarity Fresher',2020, informations Data.http://www.ecfr.en.

الانسانية وتحسين وترقية الوقاية من الأمراض والأوبئة. تتم وفق أسلوب تكميلي لسياسات الدول الأعضاء، كما يُشجع على كل تعاون بينها فيما يخص المكافحة، البحث، الإعلام والتربية في المجال الصحي والرقابة على التهديدات الجسيمة العابرة للحدود والإنذار بشأنها، ويتولى كل من المجلس والبرلمان إعمال هذا التوجه ومعه فرض احترام المسؤوليات على الأعضاء في تحديد سياساتها بشأن الصحة، مما يعني أن الاتحاد وهو يلعب دور المدعم لأعضائه في مواجهة جائحة كورنا له ما يبرره قانونا، لولا أن الممارسة فرضت تحديات جديدة أمام ركازة التسيير المشترك للأزمات من قبل الاتحاد، وحركية مساعدات تبادلية ثنائية بين الأعضاء على مسارين مختلفين بينهما يؤثران لاشك في مستقبل المنظومة الأوروبية.

ثانيا: أبعاد جديدة و متعددة المنافع لتجسيد تضامن دولي إزاء الجائحة

يتعين القول بأنه وخلافا على البعد العالمي الذي اتخذته " المساعدة الإنسانية "، إلا أن صعود فاعلين جدد، كالصين، تركيا، الدول العربية المختلفة، مجموعة 77 وغيرها لتحسين قدراتها التضامنية –حتى ولو كانت بمبررات نفعية– يمثل تطورا ملحوظا[1]، نذكر منها: الصين، التي وإن كانت محل انتقاد مباشر من قبل الو، م،أ عن مسؤولية تحويل العالم إلى بؤرة وباء وتأثيرها على قرارات منظمة الصحة العالمية وسوء العلاقات بينها، إلا أنها وبإقرار دولي تقدم منذ 26 مارس/ آذار 2020 مساعداتها لـ 83 دولة ومنظمة من أجل مكافحته[2]في شكل خبرات وأدوات طبية وأقنعة تنفسية..، بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي استفاد من الدعم في إطار ما اعتبره هذا الأخير برد الجمي[3] كذلك تجاه الدول الإفريقية التي ساهمت الصين بجسر صحي معتبر إليها، سواء للاتحاد الافريقي الذي لم يتوان من مبادلاته عن طريق البنك الافريقي بدعم مهم في شهر فيفري/ شباط 2020 أو تجاه 50 دولة من المنطقة، الأمر الذي شجعها للالتزام بإنشاء آلية تعاون للربط بين مستشفياتها و(30) مستشفى إفريقي وتسريع بناء مقر المركز الافريقي لمكافحة الأمراض والوقاية بمناسبة الدورة 73 للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، ومعه فتح آفاق تنشيط الاقتصاد القاري وتعزيز تجارة السلع الرئيسية إليها، ومساعدة السكان في بؤر التوتر والنزاعات حتى بالطريق الافتراضي.

و في إطار التعاون الصيني–العربي فقد اعتمد على أرضية متقدمة وذات طابع استراتيجي، إذ بالإضافة إلى الدعم المادي من الصين تم إطلاق مبادرة " الحزام والطريق" (سميت،)[4]التي تضمن أكبر فرص لمواصلة التعاون المتبادل المتبادل والتمسك بطرق العدل والتعددية لمواجهة تحديات الجائحة بما فيها الحكومة العالمية ومنصة دولية لدفع الحوار

[1]Voir Zangl ,P. (2011,27-28 janvier).'Quels sont les enseignements du terrain ? ' .Table Ronde : Gestion des crises, quels principes d'action ? Quel éthique ?' . Acte de conférence internationale.FFOM. Diplomatie humanitaire et gestion des crises internationales. UNESCO.

[2] Voir Taii,W.' China one Belt one road '. Initiative Imperial College Press. East Asien Institute, NUS, Singapore, n.d,pp. 245-268. http://doi.org/101142/978178.3269303-0014

[3]تصريح رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2020

[4]VoirZangl ,P. (2011,27-28 janvier).'Quels sont les enseignements du terrain ? ' .Table Ronde : Gestion des crises, quels principes d'action ? Quel éthique ?' . Acte de conférence internationale.FFOM. Diplomatie humanitaire et gestion des crises internationales. UNESCO.

السياسي بمنطقة الشرق الأوسط وتجاوز العقبات التي تواجهها في المناطق غير المستقر[1]،ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الصينية في هذه المنطقة توجه مبادرة " الحزام والطريق " نحو 6 خطوط يمر نصفها أو ينتهي على ضفاف المتوسط، مما يجعلها تركز على تهدئة المنطقة ذات الأوضاع غير المستقرة(حروب وثورات)، ودعم الأنظمة بغض النظر عن طبيعتها لتأمين أكبر قدر من الأمن الإقليمي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من إيران وتركيا اللتان تشكلان أيضا بؤر وباء عالية التأثر في المنطقة الأورو آسياوية، شهدتا وضعيتين متميزتين في مجال مكافحة انتشار الفيروس، فمن جهة، نجد إيران التي تأخرت في الإجابة لأسباب سياسية تشبه حالة العبء في مسألة الإعلان عن نكبتها الصحية، قد عوقبت- ضمنيا- من قبل بعض دول العالم في عدم الاستجابة لطلبها بالحصول على المساعدة باعتبارها لا تتمتع بجاذبية إقليمية وسط التوتر الدولي، ولأجل ذلك انحسرت المساهمة الدولية في مساعدات محدودة من طرف ألمانيا، فرنسا وبريطانيا[3] وكذلك روسيا، اليابان، أوزبكستان، أذربيجان، في حين استمرت العقوبات الأمريكية على نفس الوتيرة بالرغم من نوايا الحكومة المعنية تخفيفها بدعوى أن إيران تتظاهر بالضعف والحاجة، الأمر الذي عقّده إحجام الهيئات الدولية بما فيها الأمم المتحدة في الاستجابة فعليا للوضع المتردي بها، كونها منطقة تأهب عسكري مستمر، مما دفع الدول الصديقة كالصين إلى المطالبة بضرورة تخفيف العقوبات عليها، وفي سياق التضامن من أجلها ساهمت دول الخليج بمساعدات ومعدات طبية ومادية لإغاثتها، نذكر منها قطر التي هبت لمساعداتها ابتداء من 15 مارس/ آذار 2020، وقد كانت أصلا من السباقين إلى دعم 18 دولة في ثلاث قارات ،وفي مقدمتها الصين(بؤرة انطلاق الفيروس)، ثم ألحقتها إلى فلسطين، تونس، إيطاليا، لبنانا، الصومال، مقدونيا، صربيا وأفغانستان ...إلخ[4]

ومن المهم التذكير بأن الخطوط الجوية القطرية أيضاق قد تكفلت بنقل المسافرين من رعايا 70 دولة لم يتم إجلاؤهم بسبب توقف الطيران الدولي، والذي وصف بالإيجابي في ظل الانعزال الذي تواجهه في منطقة الخليج[5]

فيما يخص الكويت التي كانت من بين الدول التي شددت على مضاعفة المجتمع الدولي للتعاون المتعدد الأطراف[6]، ودعت أمام " حركة عدم الانحياز " إلى تحري الشفافية وتبادل المعلومات لإنجاح عملية التضامن، جسدته جسدته من خلال تدعيم الجمعيات الوطنية في عمليات الإغاثة الدولية للاجئين السوريين في لبنان بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في فرصة أثمرت عن مبادرة التحضير لمؤتمر بروكسل الدولي الرابع من اجل دعم مستقبل سوريا

[1]انظر وثيقة الندوة الإفتراضية للتعاون بين الصين والشرق الأوسط في ظل الوباء،2020.

[2]VoirBendzzi ,G.' Twice the first ', Boca Rato. Taylor and Francis. CRC.Press, 2018,.pp 69-73.

[3]انظر التقرير المنشور عل موقع: 'khaleej.online'،2020

[4]انظر وكالة أناضول. تقرير حول"مساعدات إنسانية تنموية قطرية للعالم" ،2020/04/20، متوفر على الرابط: (http://www.aa.com.tr/1843051)

[5]انظر طه، شريف،(2020)، " مساعدات الكويت، عين على معركة كورونا وأخرى على قضايا اللاجئين والفقر .... متوفر على الرابط: (http://www.kuna.net.kw/articledetails.asspx.id=28918968&language=ar)"

[6] المرجع نفسه.

ودول المنطقة بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأوروبي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إضافة إلى اللاجئين في طاكجستان، موريطانيا والتشاد... إلخ، كما أنه امتد إلى الشراكة الإنسانية [1] بينها وبين اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان استمرار الاستجابة لمساندة الشعوب المنكوبة والمتضررة إقليميا.ومن جهة أخرى هناك تركيا التي تصنف كثالث مصدر تضامني بعد الصين والو،م،أ قُدر عدد الدول الممنوح إليها المساعدات في بداية الجائحة بـ 20 دولة[2]ونتيجة تضاعف الطلبات وصلت إلى 135 دولة على رأسها دول البلقان والإتحاد الأوروبي، الدول العربية، اسرائيل و الو،م،أ، كما أنها تنوعت بين معدات طبية وحصص غذائية وسلع أساسية، ودعم الإنتاج المحلي اللازم لمجابهة أي نقص،وبناء على ذلك تبين أن تركيا لم تقدم طلبا للمساعدة الإنسانية خارج الطبية، لا من صندوق النقد الدولي ولا الدول الأكثر تقدما منها، واكتفت بالاكتفاء ذاتيا من حاجياتها بالرغم من كونها تمثل تاسع منطقة منكوبة من الجائحة، حتى ان البعض بأنها تمارس دبلوماسية المهادنة لتغيير ذهنيات المعارضة تجاهها لاسيما من طرف " الاتحاد الأوروبي " على إثر ملف حقوق الانسان ومصالحها في شرق البحر المتوسط[3]، ومع ذلك لا تزال طريقها طويلا لتجاوز أي مواقف تجاهها في ظل منطقة غير مستقرة أمنيا وتمتد إلى النزاع الليبي في ظل جائحة لا أمد لها.

وفي سياق آخر تشكل الو، م ،أ ثاني دولة بعد الصين من حيث حجم المساعدات الخارجية لمواجهة الجائحة وُجهت إلى 64 دولة، وكذلك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة الفئات الهشة في مختلف أقاليم العالم، وفي مجملها أدوات وخدمات طبية، مع العلم أنها هي أيضا استفادت من المساعدة من قبل الصين بالرغم من تذبذب العلاقات معها، وكذلك تركيا وروسيا،ثم إن ما يستدعي الاهتمام، أن الو،م،أ لم تتخل عن منهجها في الجمع بين الصرامة والمرونة منذ وصول دونالد ترامب إلى السلطة، ففي خضم عدائيتها تجاه بعض الدول وفي مقدمتها الصين سحبت في 14 أبريل/ نيسان 202 لدعمها المالي لمنظمة الصحة العالمية رغم كونها المصدر الأول له[4]، كما مارست مارست معاملة تمييزية تجاه دول أمريكا الجنوبية في توجيه المساعدات أو الاكتفاء بالانطواء القومي بمبادرتها بقانون " المساعدات التاريخية " بقيمة 3 تريليونات دولار لمساعدة المحتاجين من الشعب الأمريكي، يُخصص منه تريليون دولار كدعم إضافي في شكل شيكات حاملة لاسم الرئيس الأمريكي (تقريرBBC، 2020).

وما يثير الانتباه أيضا، دور روسيا في مجال التضامن الإنساني، حيث يُشهد لها بقلة الالتفات حول كل ما له صلة بالتعاون، لولا أن الكثيرين من اعتبروا عام 2020، قفزة نوعية لها في العلاقات الدولية، منذ أن بدأ 'الكرملين' يطلق مبادراته في عدة مجالات، نذكر منها تقدمه بمشروع اتفاقية حول'حول مكافحة الجريمة المعلوماتية

[1] انظر وكالة أناضول. تقرير حول" مساعدات إنسانية تنموية قطرية للعالم " ،2020/04/20، متوفر على الرابط:(http://www.aa.com.tr/1843051).

[2] انظر عبد اللطيف، حجازي، (2020)، "كيف وظفت تركيا تفشي كورنا خارجيا؟، 30 أبريل/ نيسان. http://www.future.ae.com)

[3] المرجع نفسه.

[4] See Report's Coronavirus US :to halt funding to WHO, says Trump',2020

والتعاون الدولي بشأنها' أمام الأمم المتحدة منذ عام 2017، وتحولها إلى راعية الاتفاقات الثنائية للتعاون الإنساني مثل المعاهدة التاريخية الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع مصر المعلن عنها منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وأول تجسيد له تزامن مع المساعدات الروسية المقدمة لها لمكافحة فيروس كوفيد 19، ومساهمتها قبلا بشراكة مع فرنسا في إنفاذ عملية إنسانية في سوريا بالرغم من تناقض وضعيتهما إزاء التحالف السوري إلا أن قرار مجلس الأمن 2401 بروه كفرصة لوصول المساعدة للسكان المدنيين، والتغيير نحو سياسة خارجية تسمح بالانفاق الإنساني الذي تعزز أكثر فأكثر في ظل الأزمة الصحية لكورونا، وحتى ولو كانت محدودة بما يقدر بـ 10 دول (الجزائر، إيطاليا، إيران، العراق، سوريا، فنزويلا، صربيا، البوسنة والصين) إلا أنها شكلت تقدما ملحوظا إلى درجة مواجهتها للانتقاد من الداخل بشأن الامدادات التي قدمتها إلى الو، م،أ، أما روسيا فتعتبر التعاون الدولي في ظل الجائحة مسألة جدية ذات بعد مهم في نشاط أي دولة، والتمسك بعدم التنسيق دوليا لن يسمح بمكافحة آثار هذا الوضع بفعالية[1]. و من الواضح أنها من الدول التي تفضل عدم تقييد تعاونها وتحديده بموجب التزام دولي، مثلما تبين في موقفها من قرار الجمعية العامة حول " التعاون الدولي والتعددية لمحاربة فيروس كورونا " السابق ذكره، وتمسكها بضرورة اقتراح نص " إعلان " منافس حول ذلك الموضوع مشتملا ضمنيا على طلب رفع العقوبات المقررة في مواجهتها بسبب نزاعها مع أوكرانيا، كما أن تأطير المساعدة الروسية في تعاون ثنائي لمواجهة الجائحة له من الأبعاد ما يتصل بالتأثير على علاقة الاتحاد الأوروبي بأعضائه وغير الأعضاء في شأن التيارات المؤيدة لها[2].

وأخيرا نشير إلى وضعية خاصة من مجالات التعاون التي اتخذت مضمونا تضامنيا بحتا، بالنظر، لكون الدول التي ساهمت بها، هي أصلا قد تحصلت على مساعدات إنسانية من دول أخرى، مثلما هو الشأن بالنسبة للجزائر التي كانت أولى الدول التي سارعت بالإمدادات الطارئة للصين لما اجتاحها وباء كورونا، سرعان ما انقلب الوضع لتصبح هذه الأخيرة هي الدولة المانحة بشكل حصري' وتعود أسسها إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك والشامل لعام 2014 ومذكرة التفاهم بشأن مبادرة الحزام والطريق لعام 2018، وأكده البيان المشترك الصادر عن القمة الاستثنائية للتضامن الافريقي في مواجهة الجائحة في 17 جوان/ يونيو 2020، هي كان أهم تجسيد له المشاركة الثنائية حول المعلومات والاتصالات والرقمنة المتبادلة، إضافة إلى الدعم المادي بالمعدات الطبية. وأيضا كان للو،م،أ وروسيا دور في حصول الجزائر على دعم مالي ومعدات طبية، الأولى بشكل ذاتي أما الثانية بناء على طلبها. كما أنه بالرغم من رفض الجزائر الاستدانة لتغطية مهمتها في مكافحة الجائحة ومحدودية مصادر المساعدات، فإن مركزها الإقليمي عربيا وإفريقيا دفعها لتقديم دعمها الإنساني لدول الجوار (مالي،ليبيا و تونس..) سواء ماديا أو بالتكفل بنقل رعاياها بواسطة الخطوط الجوية الجزائرية.مصر مثال آخر عن تحريك دبلوماسية صحية مع الدول الغربية، من حيث

[1]SeeReport's coronavirus US :to halt funding to WHO, says Trump'. (2020, april 12. http :www.duc.com/english/word.

[2]عبد الوهاب، عاصي،2020، 'دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا: الدوافع والأثر'، تقرير تحليلي، مجلة جسور الدراسات، مايو / أيار2020، متوفر على الرابط:(http://jusoor.com/detail/673)

أنها طالبت دعم صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي، واستفادت كذلك من مساعدات أمركية وفرنسية، سرعان ما شاركت بتضامن تبادلي إليها وكذلك نحو إيطاليا، السودان والمملكة المتحدة.

ويبقى التأكيد إلى أن الضعف والقصور في المجال الصحي يجعل شعوبا مثل هذه الدول تنتقد منهجها في توجيه التعاون الدولي، لولا أن الحكومات تتمسك بواجب التكافل لضمان استمرار المصالح وتبادلية العلاقات حتى في ظل جائحة بحجم جائحة كورونا.

الخاتمة:

يبدو أن منظومة التعاون الدولي التي لا طالما دافعت عنها الأمم المتحدة كمقصد من مقاصدها، أصبحت تواجه في ظل جائحة كورونا تحولات جادة، سواء من حيث آلياتها أو المناهج التي تُسيَر بها، خاصة وأن 'الحوكمة الصحية" تشكل إحدى أدواتها في مجال الأمن الصحي، وهي تقوم على مبدأ 'تقاسم المسؤوليات' الذي لا يستقيم إلا بنجاعة دور الفاعلين الدوليين في انفاذه.

بيد أنه من الواضح أن التعاون الدولي الذي يعد من صميم صلاحيات منظمة الصحة العالمية في هذا المجال وطبقا للائحة الدولية لعام 2005 الذي يمنحها حق إعلان حالة الطوارئ الدولية نتيجة جائحة ذات انتشار دولي، أنتج ممارسة ضعيفة الأرضية و كثيرة النقائص، انعكس باللاتجانس المؤسساتي للهيئة الأممية: أجهزة رئيسية مع وكالاتها المتخصصة، فخلق تحديا جديدا إزاء مضمون التعاون في المجال الصحي يتعلق بتفاوت المقاربة حول التصدي والمكافحة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

وما يمكن استخلاصه من صيغة 'الدعوة الملحة 'التي تبناها الأمين العام Guterres حول المحافظة على التعاون والتكافل الدوليين في ظل الجائحة أنها فعلا كانت ضرورية لتثبيت الإرادة الدولية في مواجهة هذا المشكل العالمي، بدليل أن استجابة المنظمات الاقليمية استطاعت أن تجعل هذا التكافل أكثر تخصصا من حيث النطاق و المعايير بالرغم من عمومية أهدافه (الممتزجة بين إغاثة السكان وتسيير النزاعات القائمة أثناء الجائحة)، كما أنه حتى و لو بدت الدول –على الأقل في إطار الهيئة الأممية– متفاوتة الدعم لهذا الطرح، فذلك ليس إنكارا للتعاون، لأن الهيئة ككل قامت على هذا المبدأ، وإنما كيفية إنفاذه و اهدافه هي التي اختلف فيها الأعضاء، مما أرجع موضوع الاستجابة والتصدي لأزمة عالمية إلى حقل المقاربات السياسية والانسانية الداخلية، ورغم تساوي سيادات الدول فإن مستقبل الدبلوماسية الصحية في في مجال تتفاوت فيه القدرات الاقتصادية والعلمية للدول (نامية و متقدمة) يجعل نجاعة الوقاية أو مكافحة جائحة كورنا مرتبطا سلبا أو ايجابا بقانون دولي للمصالح، وهو تحد آخر للمجتمع الدولي تُنتظر آثاره في مرحلة ما بعد الأزمة الصحية.

المراجع

1. عبد الوهاب، عاصي،2020، 'دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا: الدوافع والأثر'، تقرير تحليلي، مجلة جسور الدراسات، مايو / أيار 2020 : (http://jusoor.com/detail/673)

2. تقرير منظمة التعاون الاسلامي، (2020)، " جهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة جائحة كورونا، من أجل السلم والتنمية "، متوفر على الرابط:-http://www.oic-oci.org/upload/covid19/oic-covid19/oic-covid19_effort_report_jul_2020_ar.pdf

3. راشد، باسم، (2020)، " فاعلية مفقودة: هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا ؟ "، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 مارس 2020، (www.futurenae.com).

4. طه، شريف،(2020)، " مساعدات الكويت، عين على معركة كورونا وأخرى على قضايا اللاجئين والفقر ..." (http://www.kuna.net.kw/articledetails.asspx.id=28918968&language=ar)

5. عبد اللطيف، حجازي، (2020)، " كيف وظفت تركيا تفشي كورنا خارجيا ؟، 30 أبريل/ نيسان. (http://www.future.ae.com)

6. غنام، علاء(2018)، "حوكة المنظومة الصحية"، مجلة الشروق.

(http://www.shorouknews.com)

7. المؤتمر الدولي الوزاري .(2007)، 'الخاص حول " الطيور وجائحة الأنفلونزا "، نيودلهي.

8. وكالة أناضول.(22 أبريل 2020)، تقرير حول" مساعدات إنسانية تنموية قطرية للعالم "، متوفر على الرابط:(http://www.aa.com.tr/1843051)

9. وكالة أناضول.(02 أبريل/ نيسان2020)، " لمواجهة كورونا...88 جولة تنشد دعما طبيا تركيا "

(http://www.aa.com.com.tr)

المراجع الأجنبية :

1. Alland ,D et Teitgh-Coly,C.(2002).Traité du droit d'asile. P.U.F., Collection droit fondamental .
2. BCE, (2020,19 mars).'Papier de rédaction Coronavirus, fermeture des frontières extérieurs de l'UE et soutien économique'. http://vie-publique.fr en bref/273953.
3. Bendzzi ,G. (2018).' Twrice the first ', Boca Rato. Taylor and Francis. CRC.Press .pp 69-73.
4. Taii,W.n.d.' China one Belt one road '. Initiative Imperial College Press. East Asien Institute, NUS, Singapore, pp. 245-268. http://doi.org/101142/978178.3269303-0014.
5. Boidin, B . (2003a).' La santé comme bien public mondial :Un contenu ambigu et incertain '.Communication au (XIX) journée de l'association 'Tiers Monde'.Karthala. Paris .France.
6. Boidin, B. (2014b).'La santé ,bienpubilc mondial ou bien marchand ? '.Presses universitaire du septembrion (PUS).France.
7. Boidin,B.(2014a) .'World Bankprogram'.Voices of the poor .www.worldbank.org/poverty/voices/.
8. Bonalune,A. (2020,25 fevrier).'coronavirus :Les mesures en œuvre par la France sont offensante'.Le Point.
9. Bont de Marnhac, X. (2011,27 et 28 janvier).' Grand constats et nouveaux acteurs'.Table Ronde 2 : 'Qu'est ce qui a changé dans la gestion des crises internationales ? comment se

situent les jeux d'acteurs ?. In'Diplomatie humanitaire en gestion des crises internationales'. Actes de la conférence internationale . FFOM. UNESCO.

10. Braw ,E. (2020,14 mars).' The EU is adbendoingItalie in its hour of need .Foreingn Policy.http://foreingpolicy.com/2020/03/14/coronavirus-eu/aboing-italy-china.aid
11. ECFR. (2020).'Informing EU policy through data, Rethink Europe.http://ecfr.en/solidariotytracker?
12. EU. (2020).' European Solidarity Fresher',informations Data.http://www.ecfr.en.
13. EU.(2020,16 mars).'Covid19, Guidelines for border managment measures to protect health and easure the availability of goods and essential services '. C (2020) 1753 final.Brussels.
14. Flahault , A, (2020,14 avril) . 'Entretien'. Le quotidien de soir.
15. Ghebreyesus ,T- A.(2020).' La déclaration du direction général de L'OMS '.www.who.org/communiqué/presse
16. Ghebreyesus ,T- A . (2020,30 janvier). Communique de Compte Rendu.www.who.org
17. Gilbert, C.(2002).LA fin des risques ? '.Quaderni .
18. Godemet, F. (2020,15 avril).Entretien .Echos .
19. Godmet, .F. (2020,30 avril). Entretien.Echos .
20. Guterres , A. (2020,24 avril). ' Déclaration du SG '. News des Nations Unies. http://news.un.org
21. Huang , Y. (2020,15 april). 'Interview, New York Times.
22. Jean , F. (1997). 'Le triomphe ambigu de l'aide humanitaire '.In. coopération internationale : le temps des incertitudes (Sous la dir) GuchaouaAndré . Revue Tiers Monde.T. (XXXV1).N° 151. juillet – septembre.
23. Kieny ,M-P.(2020,14 avril).'entretien '.Le Monde
24. Kindleberger,Ch.(1986).'international publics ggods without international government'. Americain Economic Review.Vol 76.N°1.1-13.
25. La Commission Européene. (2020). 'Coronavirus : la solidarité européenne à l'œuvre'.http://ec.eurpa.eu/info/live-works-travel-en/healthy/coronavirusresopse/coronavirus-européen-solidarity-action.fr
26. La déclaration d'un ambassadeur anonyme auprès de l AFP.(2020,20 juin) . ' sauver des vies … sauving life '.www.qfp.com
27. Ghebreyesus ,T-A.(2020,14 janvier).' Communiqué du directeur de l'OMS'. jwww .who.org
28. Loss ,R ;Piglierin ,J.(2020,june).'The truth about European solidarity during Corona'. http://www.ecfr.eu/solidaritytracker?.
29. Maurice ,E ; Bloj,R. (2020,23 mars).' Covid-19 l'Union Européen et le défi de la résilience'. Policy Paper. Fondation Robert Schuman. http://robert-schuman.en/fr/doc/actualité/covid-19fr.pdf
30. Moon, S, (2020, 14 avril) . Analyse' .Le Monde.
31. OMS. (2010).'Le bulletin de l'OMS :Responsabilité nationales et mondiale de la santé '. N°719 A. http://doi.88.719 .
32. Pomper, S .(2020,07 avril).' Déclaration devant La Croix Monde'.http://www.lacroix.com/mode, coronavirus
33. Report's coronavirus US :to halt funding to WHO, says Trump'. (2020, april 12.http :www.duc.com/english/word
34. Russie Francophone .(2018, 2 septembre). 'Rapport' Syrie : Une coopération humanitaire entre la France et la Russie' .http://www.russiefrancophone.com.

35. Tardy ,Th. (2006).' Gestion de crise et politique'. Chapitre 8. In .'Gestion de crise , maintien et consolidation de la paix '.De Boeck Supérieur. pp. 167-187.
36. Thomas ,L . (2011,17 et 18 janvier).' Pour une nouvelle forme de gestion des crises internationales '. Table ronde 5. Acte de la conférence international organisée par la Fondation Française de l'Ordre de Malte .UNESCO.
37. UE. (2020).'la Communication sur les lignes directives à l'aide de l'UE en matière de coopération transfrontière, dans le domaine des soins en liaison avec la crise de la Covid 19'.Document 22/C 111I/01.
38. Ursuala,V- D and Leyen .(2020).' speech to the Europeenparlement '. ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/health/coronavirus-response_fr
39. Valovaya, T. (2020,24 avril).'La Déclaration de directrice générale de l'ONUG .http://news.un.org/fr/story/2020/03/1064892
40. Wildlife Conservation Society 's report ,2004,availble at (www .wcs.org).
41. Zangl ,P. (2011,27-28 janvier).'Quels sont les enseignements du terrain ? ' .Table Ronde : Gestion des crises, quels principes d'action ? Quel éthique ?' . Acte de conférence internationale.FFOM. Diplomatie humanitaire et gestion des crises internationales. UNE